EVALUATION REPORT

August 2018

تقييم حافظة تعليم الفتيات الخاصة باليونيسف (2009 – 2015)

تقرير التقييم النهائي

Executive Summary (Arabic)

موجز تنفيذي

يونيسف
لكل طفل

موجز تنفيذي

أولاً، مقدمة

1. في بداية الفترة المشمولة بهذا التقييم، كانت اليونيسف، في عام 2009، تعمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الدولية التي وافقت عليها الأمم المتحدة لخفض الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام 2015. وكان التقدم في تعليم البنات يكتسي أهمية حاسمة لتحقيق الهدفين الإنمائيين للألفية رقمي 2[1] و3[2] اللذين يتعلقان على وجه التحديد بالتعليم الابتدائي الشامل والمساواة بين الجنسين. وقبل نهاية فترة التقييم بحلول عام 2015، وقبيل نشر تقرير الرصد العالمي النهائي المتعلق بتوفير التعليم للجميع (2000 – 2005) Education for All Global Monitoring Report، كان عدد الفتيات على مقاعد الدراسة أكبر من أي وقت سابق، وأمضين فيها فترة أطول، وتعلمن أكثر أثناء وجودهن هناك.[3] وفي الواقع، شهد العقد الماضي العالم يقترب من التغطية الشاملة للتعليم الابتدائي للبنين والبنات.
2. على الرغم من هذا التقدم الرائع، لا تزال هناك طائفة من التحديات الهامة التي تسهم في التمييز والتفاوت بين الجنسين، ولا سيما على مستوى التعليم الثانوي وبين الأطفال الأكثر تهميشاً (وخاصة الفتيات). وتشمل هذه التحديات عجز الأسر عن تحمل الرسوم المدرسية أو تفضيلها لتعليم الأولاد عند شح موارد الأسرة، وعدم كفاية المرافق الصحية في المدارس (مثل عدم وجود مراحيض تتمتع بالخصوصية أو مراحيض مخصصة للفتيات)، والبيئات السلبية في المجتمع والفصول الدراسية التي قد تواجه فيها الفتيات التمييز والعنف والاستغلال أو العقوبة البدنية.
3. كان التقدم المحرز في التصدي لهذه التحديات وغيرها من التحديات الأخرى المتعلقة بتعليم الفتيات نتيجة للجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي. وهذا يشمل منظمات من قبيل اليونيسف، وهي وكالة الأمم المتحدة المكلفة بحماية جميع الأطفال والدفاع عن حقوقهم. وتعمل اليونيسف على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وقد كان عمل اليونيسف في مجال التعليم على الصعيدين العالمي والإقليمي خلال فترة التقييم على المستوى التمهيدي إلى حد كبير، مع التركيز على المشاركة مع الحكومات والمنظمات الشريكة لوضع

---

[1] الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، الهدف 2. ألف: ضمان تمكين الأولاد والفتيات في كل مكان بحلول عام 2015 من إكمال دورة كاملة من التعليم الابتدائي.

[2] الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الهدف 3 ألف: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، مع تفضيل أن يتم ذلك بحلول عام 2005، وفي جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز 2015.

[3] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير العالمي لرصد توفير التعليم للجميع 2015، توفير التعليم للجميع 2000-2015، الإنجازات والتحديات، اليونسكو، باريس، 2015.

جدول أعمال السياسات التربوية وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق أهداف مبادرة التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم (الهدفان 2 و3).[4]

4. تستخدم المكاتب القطرية لليونيسف على أوسع نطاق استراتيجيات التنفيذ السبع للمنظمة (التفصيل أدناه) وتعمل في شراكة مع اللجان الوطنية والحكومات وتقدم التوجيه الفني للنظراء في البلد أثناء قيام الأخيرين بتحديد مساراتهم الطويلة الأجل لتحقيق التنمية، في حين تهدف التدخلات الخدميّة إلى تحسين حياة الأطفال وأسرهم في التو. وجميع المستويات مسؤولة في النهاية عن تحقيق الأهداف في الخطة الاستراتيجية لليونيسف وخطة العمل الجنسانية واستراتيجية التعليم.

ثانياً، نهج التقييم

5. كان **المنطق والغاية** من وراء التقييم:

1. ألف. تقييم مساهمة برنامج اليونيسف لتعليم الفتيات والتدخلات لتحقيق المساواة بين الجنسين في التدابير الرئيسية في مجال التعليم، وفي تحقيق الهدفين الإنمائيين للألفية 2 و3 وما يتصل من أهداف توفير التعليم للجميع؛
2. باء. تقييم فعالية إسهام استراتيجيات برنامج اليونيسف في مجال تعليم الفتيات وإلى أي مدى قد حقق العمل الذي تقوم به اليونيسف في مجال تعليم الفتيات الإصلاحات المنشودة في سياسة قطاع التعليم، وفي ممارسة التخطيط والميزنة؛ و
3. جيم. تحديد ما إذا كانت الدروس الرئيسية (الدروس الموثقة حول الناجع في مجال تعليم الفتيات بناء على نتائج التقييم وأشكال أخرى من الأدلة) قد استخدمت للتأثير على الخيارات اللاحقة في البرمجة بشأن تعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين داخل اليونيسف.

6. كانت **أهداف** التقييم هي:

1. ألف. تقييم عمل اليونيسف في مجال تعليم الفتيات إزاء ولاية المنظمة وموقعها، وتحديد إذا كان هناك فهم مشترك للأهداف والاستراتيجيات في داخل اليونيسف، وفيما بين اليونيسف وعمليات تخطيط قطاع التعليم على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
2. باء. تحديد طبيعة وأهمية تدخلات اليونيسف في مجال تعليم الفتيات، وتقييم ما إذا كانت النتائج وسبل تحقيق النتائج مبيّنة وواضحة، وتحليل مدى ما أسفرت عنه التدخلات من تحقيق النتائج المرجوة أو تحسين نتائج التعلم بالنسبة للفتيات.

---

[4] منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "تقييم عمل اليونيسف التمهيدي في مجالي التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين 2003 – 2012، التقرير التوليفي"، اليونيسف، نيويورك 2014، ص. 8 – 9.

7. ركز **نطاق التقييم** على برامج اليونيسف للتعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين (BEGE) وعلى التدخلات والنتائج المتعلقة بذلك. ولم يجر تقييم أي من أنشطة الأقسام الأخرى التابعة لشعبة البرامج (PD) أو أنشطة العناصر البرمجية الأخرى إلا عندما تقاطعت مع أنشطة أو نتائج التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين.
8. تغطي **فترة التقييم**، 2009 – 2015، الجزء اللاحق من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2006 – 2013 (MTSP) وأول سنتين من الخطة الاستراتيجية لليونيسف 2014 – 2017. فكانت هذه فرصة لتحديد ما إذا كانت الدروس المستفادة أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل قد أفيد منها أثناء تنفيذ التدخلات في فترة الخطة الاستراتيجية اللاحقة.
9. قام مكتب التقييم باليونيسف بتطوير **نظرية تأسيسية للتغيير** (Foundational Theory of Change) في مجال تعليم الفتيات (الملحق جيم). وأتاح ذلك إطاراً تحليلياً لتجميع مختلف أنواع تحليلات البيانات في سرد واحد متسق حول مساهمات اليونيسف في مجال تعليم الفتيات على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني. وقد أُعد بشكل رجعي لأغراض هذا التقييم، وكان القصد تحديد ووصف الأبعاد الأساسية والعمليات لنهج اليونيسف في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء من خلال فرص التعليم العالي الجودة على امتداد حياتهن. ونظرية التغيير هذه لا تعكس نظرة شاملة لحافظة المنظمة لتعليم الفتيات، وإنما هي مخطط عام يعكس المنطق الذي يمكن خلف هذه البرمجة (صراحة أو تضميناً).
10. تتضمن النظرية التأسيسية للتغيير **خمسة مواضيع للتقييم:**
    1. أولاً. تحديد الموقع، والفهم المشترك؛
    2. ثانياً. تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛
    3. ثالثاً: التدخلات في مجال تعليم الفتيات؛
    4. رابعاً: الشراكات؛
    5. وخامساً: تنمية القدرات
11. وهذه المواضيع منظمة حسب بما يتسق مع المعايير الأربعة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية[5]: ألا وهي **الاتساق والأهمية والفعالية والاستدامة**، واستخدمت المواضيع لتنظيم **أسئلة التقييم** (الجدول 2.1) وإطار التقييم (الملحق دال) التي تم تطويرها وأتفق عليها مع اليونيسف خلال مرحلة الإعداد.
12. اختير خمسة وثلاثون بلداً تنتمي إلى جميع مناطق العالم بوصفها موضوعاً للاستعراض المكتبي. واختير من هذه العينة الأولى خمسة بلدان للدراسة الإفرادية بهدف إبراز النتائج التي خلص إليها الاستعراض المكتبي

[5] 5- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – لجنة المساعدة الإنمائية.

عبر استكشاف العمليات والأنماط والعلاقات بمزيد من التعمق أكثر مما يمكن أن يحققه الاستعراض المكتبي. وبالمجمل، تشمل حالات الدراسة الإفرادية الخمس كلا من البرامج الإنمائية والإنسانية.

ثالثاً، النتائج المواضيعية

13. **الموقع والفهم المشترك:** هناك أدلة قوية من الاستعراض المكتبي أن برامج اليونيسف لتعليم الفتيات على الصعيد القطري كانت متسقة مع المقاصد العامة للأولويات العالمية للمنظمة. وكانت الأدلة أضعف فيما يتعلق بالاتساق مع الأولويات الوطنية، وكانت الأدلة شحيحة فيما يتعلق بالانتشار الواسع للتحليل أو تنميط الفتيات المحرومات في البلدان المعنية. وكانت هناك أيضا أدلة قوية على أن أفرقة التعليم في المكاتب القطرية تتشاطر فهماً مشتركاً لحقوق الطفل والمساواة، وكانت هناك بعض الأدلة على أنها قد فهمت واستعملت العديد من الاستراتيجيات[6] الواردة في الخطة الاستراتيجية SP وفي الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل MTSP وفي خطة العمل الجنسانية GAP، بما في ذلك النُهج الموجهة لتعليم الفتيات. ومع ذلك، لم تفهم الأفرقة أو تنفذ نهج اليونيسف الأساسي لمراعاة تعميم المنظور الجنساني بما فيه الكفاية. كما أن فهم الشركاء لمبادئ اليونيسف التوجيهية، وعلى وجه الخصوص المساواة بين الجنسين، لم يكن في كثير من الأحيان متسقا مع فهم اليونيسف لها؛ بل وفي بعض السياقات، كان التزام الشركاء بهذه المبادئ غائباً أو معوجاً. وقد صح هذا بصورة خاصة عند الحكومات الوطنية الشريكة. وبالنظر إلى أن اليونيسف تعمل على نطاق واسع مع الحكومات الوطنية الشريكة أو من خلالها، فمن المعقول إذن أن نتوقع أن انعدام الاتساق هذا يحد من قدرة المنظمة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج التعليم بشكل فعال أثناء فترة التقييم (انظر النقطة أدناه).

14. **تعميم مراعاة المنظور الجنساني:** ويعرّف على أنه: "عملية هدفها ضمان أن تكون شواغل النساء والرجال وتجاربهم جزءاً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع التشريعات والسياسات والبرامج. وهذا يؤدي إلى فوائد تعود بشكل متساوٍ على النساء والرجال، ويضع حداً لإدامة عدم المساواة القائمة".[7] وهناك أدلة قوية على أن جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني كانت غير متسقة وغير واضحة النتائج. وكانت هناك قيود مختلفة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني على المستويات الوطنية، كان منها: انخفاض مستوى الوعي داخل اليونيسف وبين شركائها، وأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني استراتيجية مأمور بها، والافتقار إلى القدرة الفنيّة داخل المكاتب القطرية. وحيثما تم تقديم التدريب والخبرة، فإن غياب أهداف واضحة قابلة للقياس أدى إلى غياب التحفيز لتطبيق التعميم. لكن هناك بوادر إيجابية على أن هذه الحالة قد تغيرت منذ عام 2015،

---

[6] الاستراتيجيات من قبيل استراتيجيات التنفيذ السبع الواردة في الخطة الاستراتيجية، 2014 – 2017: (1) تنمية القدرات: (2) وتوفير الأدلة، والحوار والدعوة فيما يتعلق بالسياسات؛ (3) الشراكات، (4) التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (5) تحديد وتشجيع الابتكارات؛ (6) دعم التكامل والروابط الشاملة للقطاعات؛ (7) وتقديم الخدمات.

[7] مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات (2012)، " التحليل الجنساني في التعليم: رؤية نظرية عامة. ورقة العمل رقم 5" ص. 33

فهناك على سبيل المثال خطة العمل الجنساني 2018 – 2021 التي تتطلب أن يكون عمل اليونيسف متجذراً في التحليل الجنساني **الروتيني** و**المنهجي**، وهناك كذلك استخدام أداة الاستعراض البرنامجي الجنسانية، وتتبع التقدم المحرز من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs المتعلقة بنوع الجنس المشمولة في الخطة الاستراتيجية، وتدابير أخرى متعددة.

15. التدخلات **في مجال تعليم الفتيات**: بالرغم من أن جميع المكاتب القطرية تقدم تحليلات للحالة، إلاّ أن الأدلة تشير إلى أن عدداً محدوداً من المكاتب القطرية تقدم تحليلات مكرسة للشؤون الجنسانية أو تحليلات تركز خاصةً على تعليم الفتيات. وبينما استندت بعض البرامج التعليمية إلى نظريات تغيير ضمنية لكنها غير كاملة، بينما لم يتحقق ذلك في برامج أخرى. والنظريات الضمنية للتغيير كانت تعكس بصورة جزئية النظرية التأسيسية للتغيير التي تم تطويرها لهذا التقييم، وهي تقرّ بأنه ينبغي للمكاتب القطرية أن تختار الاستراتيجيات والمدخلات والتدخلات الأنسب لسياقاتها. بيد أن الأدلة المستقاة من الدراسات الإفرادية (case studies) تظهر أن نظريات التغيير الضمنية قد تم وضعها بصورة تدريجية تكرارية استجابة لعدد من العوامل، بما فيها: الأزمات (في باكستان وكوت ديفوار)، واغتنام الفرصة للاستفادة من تمويل برامجي متاح (في نيجيريا)، والقيود السياسية (في السودان)، وبسبب الافتقار إلى الاتساق بين الأنشطة البرنامجية والسياق التعليمي واحتياجات الفتيات (في موزامبيق). وهناك دليل قوي على أن تدخلات اليونيسف في مجال تعليم الفتيات قد استجابت بشكل جيد لبعض جوانب السياقات الوطنية من قبيل الحالات الطارئة، لكنها لم تأخذ في الاعتبار دائماً القدرات والموارد الحقيقية على الصعيد الوطني والمستويات المحلية، كما أنها فشلت أحياناً في الاستجابة للمسائل الناشئة المتعلقة بتعليم الفتيات.

16. وغالبا ما كانت بيانات نتائج تعليم الفتيات غائبة أو غائمة، ولا توجد هناك أدلة كافية لا من الاستعراض المكتبي ولا من الدراسات الإفرادية لتحديد مدى تحقيق النتائج المتوخاة. ويعني الافتقار إلى بيانات النتائج الملائمة والأدلة الكافية أن التقييم لم يتبين دور اسهامات اليونيسف في تحقيق المساواة بين الجنسين في التدابير التعليمية الرئيسية، بما في ذلك الهدفان الثاني والثالث من الأهداف الإنمائية للتنمية. وفيما يتعلق بالبرمجة محددة الأهداف لتعليم البنات، لا تتوفر الأدلة على استعمال تعميم مراعاة المنظور الجنساني كنهج متكامل. وهناك أيضاً بعض الأدلة من الاستعراض المكتبي على آثار غير مقصودة، إيجابية وسلبية. بيد أنه لم يتضح أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني كان جزءاً من النهج المتكامل لهذه البرامج والمبادرات محددة الأهداف. وفي حين اتخذ المكتبان الإقليميان في السودان وكوت ديفوار خطوات للتخفيف من الآثار السلبية غير المقصودة، فإنه لا توجد أدلة على أخذ هذه المخاطر في الحسبان بشكل منهجي قبل التنفيذ. وهناك أدلة متواترة قوية على أن كلاً من 1) الدعوة إلى تغيير السياسات العامة والتغيير و2) تشييد البنى التحتية المدرسية والحفاظ عليها **يعتبران** أنجح أنواع الأنشطة فيما يتعلق بتحقيق النتائج التعليمية للفتيات والمساواة بين الجنسين في

التعليم. وهناك أيضا أدلة هامة على نجاح حملات الالتحاق بالمدارس وتعزيز النظم المعلوماتية لإدارة التعليم (EMIS) لكن يبدو أن هذه أصغر حجماً من أن تحدث نفعاً يذكر على الفتيات.

17. ويبدو من تحليل فريق التقييم أن برامج اليونيسف في المجال الجنساني وتعليم الفتيات لم تكن، بوجه عام، مصممة بعين على التوسع أو الاستدامة. وكان ينبغي احتساب أثر العوامل المؤسسية الخارجة عن سيطرة اليونيسف على نحو منهجي وصريح خلال تصميم البرامج وتنفيذها لضمان جهوزية استراتيجيات البرامج للتعامل مع هذه العوامل أو التخفيف من حدتها قدر الإمكان.

18. **الشراكات:** تسعى اليونيسف إلى العمل في إطار الشراكة على جميع الأصعدة. ومع ذلك فلم يجد الاستعراض إلا القليل من الأدلة على أن اليونيسف تعتمد النهج الاستراتيجي المنصوص عليه في مبادئها التوجيهية نفسها. فبدلاً من ذلك، اعتمدت اليونيسف نهجا انتفاعياً براغماتياً أدى في بعض الأحيان إلى تبني نهج غير متسق فيما يتعلق بتعليم الفتيات على الصعيد القطري. ومع أن العمل من خلال الشراكات كان مفيداً لكل من اليونيسف وشركائها، فقد قام هؤلاء الشركاء أنفسهم في بعض البلدان بتعريض اليونيسف لمخاطر لم يتم تخفيفها أو إدارتها على نحو فعال. وبالإضافة إلى ذلك، ليس من الواضح أن هذه الشراكات كانت فعالة فيما يتعلق بإسهاماتها في تحسين نتائج تعليم الفتيات وتخفيف التباين بين الجنسين في مجال التعليم. وفيما يتعلق بحشد الموارد، فإن عدم الإبلاغ عن الأهداف المحددة وكذلك الثغرات في الإبلاغ عن المبالغ الحقيقية التي حشدتها اليونيسف، يعني أنه يتعذر الوقوف من الاستعراض المكتبي على مدى نجاح اليونيسف وشركائها في حشد الموارد إما لأغراض التعليم الموجه للفتيات أو للمساواة بين الجنسين. وتتضمن تقارير الدراسات الإفرادية نماذج من بعض النجاحات الملحوظة في حشد الموارد لأغراض التعليم الأساسي التي يتعلق معظمها بالتمويل من الشراكة العالمية من أجل التعليم GPE. غير أن هناك أدلة محدودة على النجاح في حشد الموارد لأغراض التعليم الموجه للفتيات، بل الشواهد أقل فيما يتعلق على وجه التحديد بتعميم المساواة بين الجنسين.

19. **تنمية القدرات:** تشير الدراسات الإفرادية إلى أن أعضاء فريق التعليم التابع لليونيسف كانت لديهم بعض المهارات المطلوبة لبرمجة تعليم الفتيات. بيد أن أغلبيتهم يتمتعون بالقليل من القدرة التقنية أو ليس لديهم القدرة على الإطلاق في مجال تعميم المساواة بين الجنسين، ولم يستعملوا الأدوات المتاحة التي من شأنها أن تساعدهم في تعميم المساواة بين الجنسين في برامجهم التعليمية. وشارك عدد قليل منهم في التدريب الموجه على نحو خاص إلى تعليم الفتيات أو تعميم المساواة بين الجنسين، كما لا يوجد هناك نظام رسمي لإدارة المعلومات للحفاظ على القدرة المؤسسية. وفيما يتعلق بتنمية القدرات الخارجية، تشير الأدلة إلى أن اليونيسف قد قامت في بلدان الدراسات الإفرادية بالمشاركة مع أصحاب المصلحة على جميع الأصعدة الحكومية بتنفيذ العديد من مختلف أنشطة تنمية القدرات المتعلقة بالتعليم؛ وبدلاً من استهداف تعليم الفتيات أو تعميم المساواة بين الجنسين تحديداً، عالجت معظم هذه الأنشطة جميع أنواع مسائل القدرات في قطاع التعليم. ولذا فإن آثار

تنمية هذه القدرات فيما يتعلق ببرمجة تعليم الفتيات جاءت متفاوتة. وهناك أدلة هامة، خاصة من نيجيريا وكوت ديفوار، على بعض الآثار الإيجابية فيما يتعلق بزيادة القدرات على تصميم برامج تعليم الفتيات وتنفيذها. ومع ذلك، هناك أيضا أدلة قوية من باكستان وموزامبيق والسودان على كون هذه الأنشطة غير فعالة وغير مستدامة لأنها لم تنفذ على نحو منتظم وكان تركيزها على فرادى المسؤولين.

رابعاً، الاستنتاجات

20. **الموقع والفهم المشترك:** لقد اعتمدت أهمية برمجة تعليم الفتيات واتساقها على موقع اليونيسف بالنسبة لحقوق الطفل والإنصاف، وعلى مدى تشاطر الموظفين والمستشارين (consultants) والشركاء فهم المبادئ التوجيهية والاستراتيجيات والخيارات البرنامجية. لقد كانت هناك أدلة على المواءمة مع الأولويات الدولية، خاصة حيثما كانت هناك شراكات بين اليونيسف والشراكة العالمية من أجل التعليم. ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات والحكومات الوطنية. ولم تكن المواءمة مع الأولويات الحكومية واضحة. وداخل اليونيسف، أشير إلى تعزيز المساواة بين الجنسين بأنه استراتيجية تأسيسية. ومع ذلك، وبينما تشاطرت أفرقة التعليم على صعيد المكاتب القطرية فهماً مشتركا لحقوق الطفل والإنصاف، اعتبرت المساواة بين الجنسين خياراً برنامجياً ولم تكن مفهومة على الدوام كما نفذت بلا اتساق. وكانت المكاتب القطرية تفتقر إلى الفهم المشترك لمبادئ تعميم المساواة بين الجنسين وسياسات اليونيسف العالمية الأخرى التي من شأنها أن تتيح لها ترجمة هذه المبادئ إلى برامج.
21. **تعميم مراعاة المنظور الجنساني:** إن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والأنشطة محددة الأهداف لتعليم الفتيات هما استراتيجيتا خطة العمل الجنسانية. ومع ذلك، فإن المكاتب القطرية لم تنتظم في استخدام تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه استراتيجية. فأفرقة التعليم في المكاتب القطرية تميل إلى الاعتماد بشكل أكبر على النُهج الأصغر محددة الأهداف (من قبيل المراحيض غير المختلطة أو الكتب المدرسية المراعية للمنظور الجنساني)، بدلاً من استعمالها بوصفها عنصراً في ثنائية مكوّنا الآخر هو تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وبالرغم من أن هذه الأنشطة تشير إلى وجود برمجة *مراعية للمنظور الجنساني*، فقد وجد التقييم القليل من الأدلة الموثقة على المنهجية في التحليل والبرمجة التي تبرر القول بوجود تعميم لمراعاة المنظور الجنساني؛ فأضعف ذلك اتساق وأهمية برمجة اليونيسف لتعليم الفتيات. وتعميم مراعاة المنظور الجنساني عملية صعبة تتطلب نوعية جيدة من التحليل الجنساني، ما لم يكن متوفراً على الدوام لأفرقة مكاتب التعليم القطرية. ويتطلب كذلك فهماً دقيقاً لمعنى تعميم مراعاة المنظور الجنساني (أنظر أعلاه) والقدرة على ترجمة ذلك في البرمجة القطرية. وبسبب من صعوبة ذلك، فهناك حاجة إلى التحفيز في أطر هياكل الإبلاغ وقياس الأداء. ولقد أدرج ذلك بعد الاستعراض النصفي للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في عام 2012. ومع ذلك، فإن

إتاحة المزيد من التوجيه في ذلك الوقت ما كانت لتترجم برامجياً إلا في البلدان التي كانت تضع خططا قطرية جديدة في عام 2014، وما كانت الأدلة على تلك الجهود لتظهر إلاّ بعد سنوات. وأظهر أيضا إطلاق خطة العمل الجنسانية للفترة 2014 – 2017 مع نهاية فترة التقييم التغييرات المؤسسية التي أدخلتها اليونيسف لتحسين نهجها المتعلق بالمساواة الجنسانية والتعليم.

22. **الأنشطة في مجال تعليم الفتيات:** يبدو أن برمجة اليونيسف لتعليم الفتيات والمساواة الجنسانية تشكل جزءاً صغيراً من برنامج التعليم بشكل عام. وكانت هناك أنشطة محددة الأهداف في العديد من البرامج لكن غالباً على نطاق صغير جداً بحيث لم تحدث فرقاً حقيقياً ودائماً في تعليم الفتيات؛ ولم يكن من الواضح دوماً إلى أي مدى كانت أنشطة اليونيسف تكميلية بصورة متعمدة لأنشطة الجهات الفاعلة الأخرى باستثناء ربما ما يتعلق بوكالات الأمم المتحدة الأخرى. واستجابت البرامج التعليمية للتغييرات في السياقات من قبيل الحالات الطارئة، وتعتبر استجابة اليونيسف المتعلقة بتقديم الخدمات التعليمية في سياقات الإغاثة من عناصر القوة، لكن انطوائها على معالجة التفاوتات الجنسانية هو غير مقصود بدلاً أن يكون مخططاً له.

23. ليس لدى البلدان المخصصة بالدراسات الإفرادية نظريات واضحة للتغيير مدعّمة بالتحليلات التي تتناول حالة الفتيات فيما يتعلق بالتعليم والتمكين الجنساني. ورغم أن اليونيسف وبكل وضوح تعمل عن كثب مع الحكومات الشريكة وقامت بالكثير لبناء قدرات شركائها، إلاّ أن النظرية التأسيسية للتغيير التي طورتها اليونيسف وتلك النظريات التي نتبينها ضمناً في خطط المكاتب الإقليمية لا تعير الاهتمام الكافي للسياق القُطري الأوسع. فالعديد من التدخلات البرمجية في بلدان الدراسات الإفرادية وضعت افتراضات حول قدرات الحكومات على التكيف وزيادة الميزانيات كنتيجة لحملات الدعوة، أو على توسعة نطاق النماذج والمعايير والنظم المستحدثة. وكان من شأن المزيد من التحليل المؤسسي أن يقدم مؤشراً أفضل على ماهية الأنشطة الأقدر على التأثير في الممارسة والأكثر استدامة. وبالمثل، كانت هناك افتراضات فيما يتعلق بقدرات المجتمعات المحلية والآباء على التجاوب مع حملات الالتحاق بالمدارس والتوعية؛ ولم تتم دراسة هذه الافتراضات بما فيه الكفاية أو لم يكن لها أساس أصلاً. وفي الوقت نفسه، يبدو أن اليونيسف قد دعمت التوفير الفعال للخدمات ميدانياً (وكانت بعضها موجهةً للفتيات) ما زاد معرفتها بحالة الفتيات وأسهم في حملات الدعوة على الصعيدين القطري والعالمي.

24. **الشراكات:** تتواءم اليونيسف استراتيجياً مع المنظمات الأخرى لتحقيق الأهداف المشتركة وتحقيق التآزر وإعطاء قيمة مضافة وتقديم الدعم المباشر للتنفيذ. ويعتبر شركاء اليونيسف أن الامتداد الواسع لشراكاتها، من الصعيد العالمي إلى المحلي، هو مصدر قوة أساسي. والعمل من خلال الشراكات يعود بالمنفعة على كل من اليونيسف وشركائها، وتتسم هذه الشراكات بأهمية بالغة في تنفيذ البرامج الفعالة وتحقيق النتائج المستدامة. وفي الوقت نفسه، تبرز الأدلة من هذا التقييم اتباع نهج غير متسق في الشراكات أسهم في اتباع نهج غير

متسق في تعليم الفتيات. وفي بعض الأحيان، لم تتواءم بعض هذه الشراكات مع المبادئ التوجيهية لليونيسف المنصوص عليها في «الإطار الاستراتيجي للشراكات والعلاقات التعاونية» الخاص باليونيسف. فبعض الشركاء لم يلتزموا دوماً بقيم اليونيسف الأساسية المتعلقة بتعليم الفتيات. وكانت ثمة أمثلة على عدم الالتزام بضرورة المساواة بين الجنسين في مجال التعليم وقبول المسؤولية عنها. وبصورة أعم، لم تتبين فعالية إسهام هذه الشراكات في تحسين تعليم الفتيات. وتفتقر الوثائق المقدمة للاستعراض إلى المعلومات عن استراتيجيات اليونيسف في مجال الشراكات، لاسيما ما يتعلق منها بتحسين نتائج تعليم الفتيات وتحسين الوضع بالنسبة للتفاوت بين الجنسين. وكما هو الحال بالنسبة لاستراتيجيات التنفيذ، ينبغي أن تستند الشراكات إلى وضوح في المنطق والاستراتيجية ومجموعة محددة من الأهداف لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين في مجال التعليم.

25. القدرة على حشد المزيد من الموارد جانب مهم من جوانب الشراكات، لاسيما وأن الموارد المالية لليونيسف متواضعة نسبياً. ومع ذلك لم يتم الإبلاغ بصورة منتظمة عن الجهود التي تبذلها المكاتب القطرية لحشد المزيد من الموارد؛ فعلى سبيل المثال، كان هناك قصور في الإبلاغ إما عن الأهداف أو المبالغ الحقيقية التي تم حشدها. وفي حين تمّ تحقيق بعض النجاحات في حشد الموارد لدعم قطاع التعليم بوجه عام، فإن الأدلة المحدودة المتاحة تشير إلى أن جزءاً صغيراً فحسب من الأموال التي تم تحشيدها أنفق على المبادرات في مجال تعليم الفتيات تحديداً. وأبرزت الدراسات الإفرادية أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني كان من المستبعد أن يحصل على التمويل من الموارد المحشودة، مما يؤكد تهميشه في سياق برمجة التعليم التي تقوم بها اليونيسف.

26. **تنمية القدرات:** خلال الفترة المشمولة بالتقييم، لم يكن هناك دليل يذكر على توفر القدرات اللازمة لدى المكاتب الإقليمية التابعة لليونيسف لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأعمال التمهيدية في مجال تعليم الفتيات. وأعاق ذلك قدرتها على تعزيز قدرة الحكومات الشريكة في مجال التخطيط والتنفيذ والرصد وتقييم برامج تعليم الفتيات وأنشطتها. لقد حدث بالفعل بناء القدرات (من خلال التدريب التدريجي المتقطع أو تقديم المساعدة خلال العمل، لاسيما تعميم مراعاة المنظور الجنساني)، وأعتبر بعضه ناجحاً، خاصة في تطوير نظام معلومات إدارة التعليم. لكن لم ينظر إليه دائماً على أنه عنصر استراتيجي من عناصر البرنامج وفي كثير من الأحيان لم يتقدّم بما فيه الكفاية (ليشمل على سبيل المثال تحليل البيانات المستمدة) ويبدو أن الكثير منه قد تبدد بسبب الافتقار إلى نظام رسمي لإدارة المعارف للتقليل من الانقطاعات الناتجة عن عمليات النقل المتكررة للموظفين الدوليين.

خامساً، التوصيات

27. **التوصية 1:** ينبغي لأفرقة التعليم على مستوى المقر الدائم والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية أن تتفق على التوقعات والأهداف والنهج لتحقيق تحسينات في تعليم الفتيات وفي المساواة بين الجنسين في التعليم. وينبغي

أن تسترشد اليونيسف في الأمور المتعلقة بنوع الجنس والتعليم بالمعلومات والأدلة والسياسات العامة المتوفرة على مستوى العالم. ويتعين على أفرقة التعليم في المقر الدائم والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية أن تتفهم استراتيجية اليونيسف العامة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتدعمها بشكل فعال، لاسيما نهج المسارين (dual-track approach) المنصوص عليه في خطة العمل الجنسانية لليونيسف التي تركز على الفتيات المراهقات وإتمام التعليم الثانوي.

28. **التوصية 2:** يتعين على المقر الدائم لليونيسف والمكاتب الإقليمية أن تبني على الدعم الحالي (من قبيل المستشارين الإقليميين في الشؤون الجنسانية) لزيادة دعم المكاتب القطرية وأفرقة التعليم التابعة لها في ترجمة مبادئ المساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات الواردة في خطة العمل الجنسانية لليونيسف والسياسات الأخرى ذات الصلة إلى إجراءات برنامجية عملية وشراكات استراتيجية من شأنها تحسين المساواة بين الجنسين في مجال التعليم.

29. **التوصية 3:** ينبغي أن تظل الشراكات جزءا لا يتجزأ من النهج المتبع لتحسين تعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين. ويتعين على المكاتب الإقليمية التابعة لليونيسف أن تحسن الاستفادة من الدعم الذي تتلقاه من المقر الدائم والمكاتب الإقليمية للاستفادة من الشراكات العالمية والإقليمية الفعالة لإقامة تحالفات ملائمة على الصعيد القطري.

30. **التوصية 4:** من شأن أفرقة التعليم التابعة لليونيسف أن تستفيد من استحداث آلية لتنمية القدرات من خلال التدريب والتوجيه في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم. ومن شأن ذلك أن يمكّن على نحو أفضل جميع الموظفين من فهم وتنفيذ المبادئ التوجيهية لليونيسف وسياساتها العامة في مجال المساواة بين الجنسين والتعليم. كما يمكن لوضع نظام توجيهي يركز على التعليم أن يتيح للموظفين الجدد أن يفهموا السياقات القطرية والجنسانية والتعليمية لدى التحاقهم بالوظيفة.

31. **التوصية 5:** لضمان تحسين المساءلة والتعلم في جميع المكاتب القطرية، يتعين تحقيق نتائج واضحة ومحددة وقابلة للقياس (نتائج ونواتج وأهداف، outcomes, outputs, and targets) للمساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات في إطار وثيقة البرنامج القطري، وكفالة تحديد آليات المساءلة المرتبطة بها لأغراض الإبلاغ بشكل واضح.